المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 11-12-2006
الصفحـات : 4
العـــدد : 15956
المسلسل : 9

استعرضوا شؤون الإنسان والبيئة وظاهرة الإرهاب وركزوا على أهمية بناء اقتصاد متكامل

قادة الخليج يتجهون نحو "المواطنة الاقتصادية" لتعميق "المواطنة الخليجية"

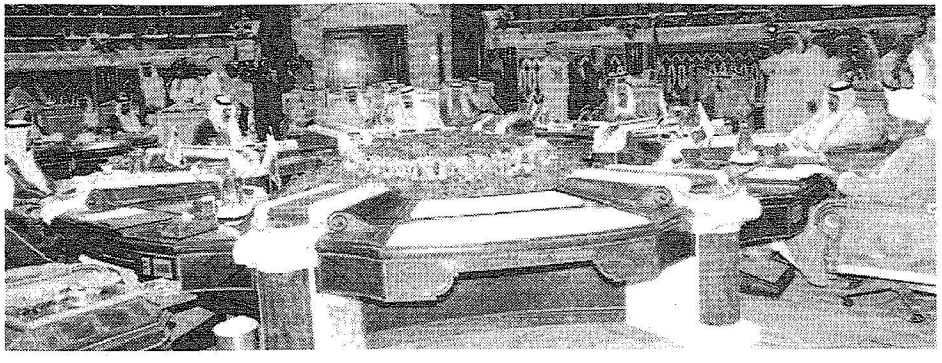

الجلسة الختامية لقادة دول الخليج في الرياض أمس.

نص البيان الختامي للقمة الخليجية

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، عقد المجلس الأعلى دورته السابعة والعشرين، في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، يومي السبت والأحد ١٨-١٩ ذو القعدة ١٤٢٧هـ الموافق ٩-١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.
- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 15956
الصفحـات : 4 المسلسل : 9

بحث المجلس الأعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من توصيات وتقارير من اللجان الوزارية المختصة ومن الأمانة العامة.

فقد اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما تم اتخاذه من خطوات لاستكمال متطلباته، وما نتج عن تطبيق الاتحاد الجمركي من آثار إيجابية على تسهيل حركة السلع بين دول المجلس وزيادة كبيرة في التبادل التجاري بينها. واعتمد المجلس الدليل الموحد لإجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول المجلس من

- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبر المجلس الأعلى، عن عميق مشاعر الأسى والحزن، لوفاة المغفور له، بإذن الله تعالى، حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه، الذي انتقل إلى جوار ربه، بعد حياة مليئة بالأعمال الجليلة، والإنجازات الكبيرة، [illegible] الصادق، والعمل المخلص

في كل دولة من دول المجلس. ووجه باستخدامها لأغراض التنقل بين دول المجلس، ووجه اللجان الوزارية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

وتابع المجلس الأعلى ما تم بشأن الدراسة التفصيلية للجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون، والتأكيد على أهميته الاستراتيجية، ودراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة لسكك الحديد تربط بين دول المجلس، ووجه اللجان الوزارية المختصة بمتابعة دراسة هذين المشروعين الحيويين، والإسراع في رفع توصياته بشأنهما إلى المجلس

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 15956
الصفحـات : 4 المسلسل : 9

والتعـاون الأمني بين الدول الأعضـاء، في ضوء قـرارات الاجتمـاع الخامس والعشـرين لوزراء الداخلية بدول المجلس، وما توصل إليه الاجتماع من آليـات وإجراءات تهدف إلى تعزيز التنسـيق والتعـاون الأمنـي بين الـدول الأعضـاء، وأبدى ارتياحـه لما تحقق في هذا المجـال من خطوات، للحفـاظ على ما تنعـم به شـعوب دول المجلس من نمـو واسـتقرار وازدهار، وتكثيـف الاتصال والتواصل، مؤكداً على أهمية استكمال حلقة تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء.

وفي مجـال مكافحـة الإرهاب، اكـد المجلس الأعلى على المواقف الثابتة لدول المجلس من هذه الآفة الخطيرة والمدمـرة، تلك المواقف التي تنبذ الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره وأي كان مصدره، وما يساق له من أسباب، منوهاً بأن الإرهاب جريمة عالميـة، وأن أمر مكافحتها والتعامل معها يتطلب تنسـيقاً وتعاوناً إقليمياً ودولياً، ينطلق في رؤاه من أن الإرهـاب ظاهرة فكرية متطرفـة لا دين لها ولا هويـة. كما أكـد المجلس على مسـؤولية الجميـع فـي التصدي الفكـري والاجتماعـي والثقافـي لمنابع الفكـر التكفيري المنحرف الذي يشوه الإسـلام ويسـيء إلى الأوطـان. وفـي هذا الإطـار بارك المجلـس الأعلى مـا توصل إليه وزراء الداخلية بشأن تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب.

وفـي مجـال عمـل الهيئـة الاستشارية للمجلس الأعلى، اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشـارية بشـأن موضوعـي المواطنـة الاقتصاديـة، ودورها فـي تعميق المواطنـة الخليجية، وأهمية الشـراكة الاقتصادية في دعـم علاقات دول المجلس مـع دول الجوار، وقرر اعتمادهـا وإحالتهـا إلـى لجنة التعـاون المالي والاقتصـادي واللجان الوزاريـة المعنية الأخرى، لوضـع الآليـات واقتـراح التشـريعات اللازمـة لتفعيلهـا، ووضعها موضـع التنفيـذ، ومعالجة العقبات التي تعترض تنفيـذ ما صدر من قرارات بهذا الشـأن. وكذلك التأكيد على الجهات المعنية بالدول الأعضاء بتنفيذ ما صدر من قرارات، وإلغاء القيـود التي تعيق استفادة مواطني دول المجلس مـن هـذه القـرارات، تنفيذاً لمـا ورد فـي المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، بـأن يعامـل مواطنـو دول المجلـس الطبيعيون والاعتباريون في أي دول من الدول الأعضاء نفس معاملـة مواطنيها، دون تفريـق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية.

كما وجه المجلس باستمرار الهيئة في تقييم ما يتم تنفيذه من هذه المرئيات، وتقييم تطبيق الدول الأعضـاء للقرارات المتعلقة بها، ورفع تقرير بذلك

وحرصـا مـن المجلـس على تحقيق أهـداف الرعاية الصحية التكاملية لـدول المجلـس، والحصول علـى دواء آمن وفعال وبسـعر مناسب، وافق المجلس على توحيد سعر الاستيراد لأدوية دول مجلـس التعـاون، للقطـاع الخاص، وبعملة واحدة.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة الخطـوات التي تمت فـي مجال التطوير الشامل للتعليم، والخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام، واعتمد الميزانيات المالية اللازمـة لتنفيذ بعض البرامج في الجامعات بدول المجلس.

وفي مجال الشـؤون القانونية، اتخذ المجلس الأعلى ما يلي:

١- اعتمـاد الآلية المقترحة لعقـد اجتماعات دوريـة لمجالس الشـورى، والنـواب، والوطني، والأمة، تحت مظلة مجلس التعاون.

٢- اعتمـاد وثيقـة المنامة للنظـام (القانون) الموحـد للإجـراءات المدنيـة - المرافعات، لدول مجلس التعاون، بصيغتها المعدلة، كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات.

٣- اعتمـاد وثيقة أبوظبي للنظـام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص بدول مجلس التعـاون، كنظـام (قانون) استرشـادي لمدة أربع سنوات.

٤- تمديـد العمـل بوثيقـة مسـقط للنظـام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني بدول مجلـس التعـاون، بصفة استرشـادية إلى أن تتم مراجعتها.

وفي المجال العسـكري، اطلع المجلس الأعلى علـى نتائج الاجتمـاع الـدوري الخامس لمجلس الدفاع المشـترك، حيث صادق على الدراسة التي رفعها مجلس الدفاع المشـترك، والخاصة بمقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة، والتـي تهدف إلى تعزيـز وتطوير القـوة وزيادة فعاليتهـا القتالية، وكلف الأمانـة العامة بمتابعة اسـتكمال الدراسـات والتنظيمات المتعلقة بذلك. كمـا صادق المجلـس الأعلى على بقيـة القرارات المتعلقة بسـير التعاون العسـكري فـي مختلف المجـالات، ومن أبرزها مـا يخـص إدامة وتطوير المشاريع العسكرية والتمارين الدورية المشتركة.

وفـي مجـال التنسـيق والتعـاون الأمنـي، اسـتعرض المجلـس الأعلـى مسـار التنسـيق للمجلس الأعلى. كما كلّف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بدراسة تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخـاص، وبمـا يضمـن معاملة الشركات والاستثمارات الخليجية في دول المجلس معاملة الشركات والاسـتثمارات الوطنية، على أن ترفع الهيئة الاستشارية مرئياتها بشأنها للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى.

وبعد تقييم شـامل لمسـيرة التعـاون المشـترك فـي كافـة المجـالات، عبر المجلـس الاعلى عـن ارتياحـه لمـا تحقـق مـن انجـازات والتطلـع الـى المزيد، مثمناً الجهود التي تبذلها مختلف اللجان الوزارية.

وفي الوقـت ذاته جدد المجلـس الاعلى عزمه وحرصـه الشـديد على دعـم المسـيرة المباركة، وصولاً الى ما يتطلع اليه مواطنو دول المجلس.

وحـث المجلـس الاعلـى اللجـان الوزاريـة والجهات المعنية في الدول الاعضاء على الاسراع فـي تنفيـذ القرارات الصـادرة، من خـلال اتخاذ التشـريعات والخطوات اللازمـة وتذليل العقبات الاداريـة والبيروقراطيـة، للوصول بأسـرع وقت ممكن الى تحقيق ما تصبو اليه شعوب المنطقة من مشاريع مشتركة وتنمية شاملة، وتعميق المواطنة الخليجية وجعلها واقعاً ملموساً متمثلاً ليس فقط في الشـعور بالانتماء الثقافي والحضاري، وانما ايضاً فـي تبادل المنافـع والمصالح المشـتركة والتعامـلات الحياتية اليومية بين ابناء المنطقة، لترسـيخ القناعة لـدى كل مواطن بـأن المجلس حقيقة وضرورة لا غنى عنها.

وفـي هـذا الاطـار، رحـب المجلـس الاعلى بقرار المملكة العربية السـعودية وسـلطنة عمان بفتـح منفـذي الربـع الخالـي السـعودي ورملة خيلـة العماني، لتسـهيل حركة تنقل الاشـخاص والبضائـع، الامر الذي من شـأنه تعزيز التواصل وتنمية المصالح بين ابناء البلدين الشقيقين.

وفي الجانب السياسـي بحث المجلس الاعلى مجمل الاوضاع وابرز القضايا السياسية الاقليمية والعربية والدولية، وعبر عن مواقف دول المجلس بشأنها وذلك على النحو التالي:

في الشـأن الايرانـي: ناقـش المجلس الاعلى اسـتمرار احتلال الجمهورية الايرانية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التابعة لدولة الامـارات العربية المتحـدة، واكد المجلس مجدداً على مواقفه الثابتة: دعم حق دولة الامارات

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 15956
الصفحـات : 4 المسلسل : 9

العربية المتحدة في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى، وعلى المياه الاقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة.

– التعبير عن الاسف لعدم احراز أي تقدم في الاتصالات المباشرة والاقليمية والدولية التي تجرى مع ايران او أية نتائج من شأنها الاسهام في حل القضية وبما يعزز الامن والاستقرار في المنطقة.

– التأكيد على استمرار المجلس الوزاري بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى اعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

– دعوة الجمهورية الاسلامية الايرانية الى الاستجابة لمساعي دولة الامارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي، لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، او احالة القضية الى محكمة العدل الدولية.

وحول ازمة الملف النووي الايراني التزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية، جدد المجلس دعوته الى ضرورة التوصل الى حل سلمي لهذه الازمة، وحث ايران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

> طالبوا اسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

حث ايران بالالتزام بالمعايير الدولية للامن والسلامة، وان تراعي الجوانب البيئية في هذا الشأن وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مطالبة اسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، واخضاع كافة منشاتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما حث المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن، كما اكد المجلس مجدداً على مطالبته بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، مع الاقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية، وان يكون ذلك متاحاً للجميع، في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

● ووجه المجلس الأعلى بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون، لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية.

وفي الشأن العراقي، أعرب المجلس الأعلى عن ألمه الشديد لتدهور الوضع في العراق، الذي يشهد أحداثاً دامية، تتصاعد وتيرتها وحدتها، وتزداد معها معاناة أبناء الشعب العراقي الشقيق، مشيراً إلى نتائج الاجتماع الطارئ للجنة الوزارية الخاصة بالعراق، والتي عقدت بالقاهرة بتاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦. وأوضح المجلس الأعلى موقف مجلس التعاون حول الأوضاع في العراق، وذلك على النحو التالي:

● احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته، ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم، والتأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية من قبل أي طرف كان، لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية من أجل تحقيق أهداف لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية، أو من خلال مد نفوذه السياسي أو الثقافي داخل العراق، بما يؤدي إلى تكريس الانقسام والطائفية ويقود إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

● اعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل في العراق، وأن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي الطائفية والعرقية تعد مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار في العراق.

● إدانة الأعمال الإرهابية والإجرامية وأعمال القتل والعنف الطائفي والتهجير القسري، الذي تشهده الساحة العراقية ويحصد أرواح الآلاف من أبناء الشعب العراقي الأبرياء، وأعرب عن القلق الشديد إزاء الانفلات الأمني، وتأييد الحكومة العراقية في التصدي لهذه الأعمال، ومطالبتها بحل الميليشيات فوراً، وإنهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي تسهم في ازدياد حدة التوتر في العراق.

● الترحيب بما جاء في وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي الصادرة بتاريخ ٢٠-١٠-٢٠٠٦.

● التأكيد على أن أمن واستقرار العراق لا يتحقق إلا بتعاون جميع أبنائه، بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والإثنية والدينية، وتضافر جهودهم لتغليب مصلحة العراق فوق كل اعتبار، والحفاظ على وحدة شعبه وأراضيه.

● التأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي ساد العراق، ونسيج التداخل، وصلة الرحم، والتآخي الذي يربط بين المذاهب والعشائر في مختلف المناطق العراقية.

● حث الأمم المتحدة، مجدداً، على مواصلة جهودها لإنهاء ما تبقى من أمور لا تزال غير محسومة، تتمثل في الأرشيف الوطني لدولة

> استنكار شديد وادانة لاستمرار الإعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 15956
الصفحـات : 4 المسلسل : 9

أدانوا أعمال القتل والعنف الطائفي والتهجير القصري في العراق

جددوا الدعوة لضرورة التوصل لحل سلمي لأزمة النووي الإيراني

الكويت، والتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من مواطني الدول الأخرى.

● التأكيد على ضرورة تنفيذ العراق التام لكافة التزاماته، وفقاً للمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة وإقامة علاقات مبنية على حسن الجوار، وتحقيقاً للأمن والاستقرار في المنطقة.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث في الأراضي الفلسطينية ومستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط وأوضح مواقف دول المجلس تجاهها، وذلك على النحو التالي:

● جدد استنكاره الشديد، وإدانته، لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني، وارتكابها، بحقهم، أبشع المجازر الوحشية، والتي كان آخر هذه الجرائم مجزرة بيت حانون، التي ذهب ضحيتها الأبرياء المدنيون، من الأطفال والشيوخ والنساء.

● أكد المجلس الأعلى وقوف مجلس التعاون إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين، داعياً المجتمع الدولي إلى تحرك سريع لوضع حد لتلك الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وضرورة عقد مؤتمر دولي لوضع حد للإجراءات الإسرائيلية التعسفية، والأعمال الإجرامية، وتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، وقرارات الشرعية الدولية.

● وفي هذا السياق، عبّر المجلس عن ترحيبه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أدان إسرائيل، بأغلبية كبيرة، لارتكابها مجزرة بيت حانون، كما رحب بقرارات مجلس حقوق الإنسان المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني، الذي عقد يوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وحمل إسرائيل على الإفراج عن المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية، والسعي لدى المجتمع الدولي لرفع الحصار والمعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق، كما طالب بالإفراج عن جميع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

● كما دعا المجلس الأعلى القادة الفلسطينيين لبذل المزيد من الجهد، لتعزيز الوفاق الفلسطيني، والإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تضع في سلم أولوياتها وحدة الصف، وبما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.

● كما أكد المجلس، على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، القابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو (حزيران) من عام ١٩٦٧، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

● وفي هذا الإطار، رحّب المجلس بوقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، باعتباره خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، نحو الحوار واستئناف عملية السلام، مشدداً على أهمية التزام الأطراف بهذا الاتفاق، وآملاً أن ينهي، ذلك، أعمال العنف، والعنف المضاد، ويحقق الاستقرار، ويفسح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، ويساعد على رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

● وخلص المجلس إلى أن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية، والمعاناة الهائلة التي يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق، والتي فاقت كل حدود التصور، هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها. وطالب المجلس المجتمع الدولي بأن يعطي أولوية قصوى للتوصل لحل عادل لتلك القضية، وفق قواعد الشرعية الدولية، إذ لم تعد الحلول المؤقتة، أو التسويات الجزئية كافية أو مقبولة، إذا أريد لهذه المنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث المؤسفة في لبنان، وعبّر عن مواقف دول المجلس منها، وذلك على النحو التالي:

● أدان، بشدة، العودة إلى مسلسل العنف، والاغتيالات السياسية في لبنان، بمقتل وزير الصناعة اللبناني بيير الجميل، معبّراً عن تعازيه ومواساته لأسرة الفقيد، والحكومة اللبنانية، والشعب اللبناني الشقيق.

● وأكد أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي، وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية، وإتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان الشقيق.

● استمرار دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسياً واقتصادياً بما في ذلك إعادة الأعمال، والترحيب بـ «مؤتمر باريس ٣» لدعم لبنان والذي سيعقد العام المقبل.

● وأكد ضرورة أن يعمل اللبنانيون، جميعاً على وحدة الصف اللبناني، وتعزيز الأمن والاستقرار، والالتزام بالمؤسسات الدستورية

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 15956
الصفحـات : 4 المسلسل : 9

الشرعية وتغليب التوافق والحكمة ولغة الحوار، لتجاوز الظروف الحالية والتي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

● أعرب المجلس عن أمله أن يتم التوصل إلى الحقيقة وكشف من قاموا بهذه الأعمال الإرهابية، وتقديمهم للعدالة، ودعا المجلس كافة الأطراف إلى التعاون في هذا الشأن. وفي الشأن السوداني، استعرض المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في السودان، وأكد ما يلي:

● التعبير عن الأسف لاستمرار المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور.

● حث المجلس الأعلى للحكومة والفصائل السودانية إلى اللجوء إلى لغة الحوار، وتغليب المصالح الوطنية العليا للسودان الشقيق.

● وفي هذا السياق دعا المجلس المجتمع الدولي إلى بذل أقصى الجهود للمساعدة وتقديم كل عون ممكن للسودان الشقيق، لكي يتوصل إلى حل سلمي للأزمة الدائرة في إقليم دارفور، لا سيما أن الحكومة السودانية اتخذت العديد من الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه.

● وفي هذا الإطار يثمّن المجلس الأعلى الجهود التي تبذلها الجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، لمحاولة الخروج بحل يجنّب السودان مواجهات دبلوماسية، واقتصادية، مع المجتمع الدولي. وبشأن الوضع في الصومال، استعرض المجلس الأعلى التطورات الجارية، واستمرار الصراع، ومسلسل الأزمات، بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، ودعا المجلس الأطراف الصومالية المتصارعة إلى اللجوء إلى المفاوضات والحوار، كي يتوصل الإخوة في الصومال الشقيق إلى حل توافقي ينهي خلافاتهم، ويعيد لبلدانهم الأمن والاستقرار، ويجنّبه المزيد من الانقسام والمعاناة. وعبّر المجلس الأعلى عن شكره وتقديره للواء الركن علي بن سالم العمري على ما بذله من جهود، أثناء توليه لمنصب الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية في الأمانة العامة، خلال السنوات الست الماضية، والتي شهدت إنشاء مجلس الدفاع المشترك لمجلس التعاون والتنظيمات والآليات الجديدة للتعاون العسكري بين الدول الأعضاء.

ورحب المجلس بالعميد الركن خليفة بن حميد بن ساعي الكعبي، من القوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أميناً عاماً مساعداً جديداً للشؤون العسكرية في الأمانة العامة.

وأعرب المجلس الأعلى عن تهنئته للسيد بان كي مون، الأمين العام المنتخب للأمم المتحدة، متمنياً له التوفيق والنجاح، في تحقيق الأهداف السامية للمنظمة، وما تتطلع إليه شعوب العالم من أمن واستقرار. كما أشاد المجلس الأعلى بالجهود الكبيرة التي بذلها السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة خلال فترة رئاسته للمنظمة الدولية، والمهام الجسام التي قام بها، لتحقيق الأهداف السامية للمنظمة الدولية، وما تصبو إليه شعوب العالم من أمن واستقرار ورخاء.

وفي الختام، عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وشكره وامتنانه للجهود الصادقة، والمخلصة، التي بذلها حضرة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وحكومته الرشيدة، أثناء ترؤسه للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى، وما تحقق من إنجازات مهمة، دفعت مسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون إلى مجالات وآفاق أرحب، وإلى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

كما عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته وشعبه الكريم، للحفاوة وكرم الضيافة، ومشاعر الإخوة الصادقة، التي قوبل بها إخوانه قادة دول مجلس التعاون، كما نوّه القادة بما أولاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة، وإدارة حكيمة، ما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات مهمة، معبرين عن ثقتهم أن المملكة العربية السعودية، ومن خلال ترؤسها لهذه الدورة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين ستسهم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة، والمضي بها نحو آفاق أرحب، وأشمل، في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية الراهنة، وبما يحقق الأمن والاستقرار، والرخاء لشعوب دول مجلس التعاون.

وتقديراً للجهود التي يبذلها معالي الأستاذ عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قرر المجلس الأعلى التمديد لمعالي الأمين العام لمدة ثلاث سنوات، وذلك اعتباراً من تاريخ الأول من شهر أيار (أبريل) ٢٠٠٨ متمنياً لمعاليه استمرار التوفيق والنجاح.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء، في دورته الثامنة والعشرين، إن شاء الله، في سلطنة عمان، خلال شهر ذي القعدة - ذي الحجة من عام ١٤٢٨هـ، الموافق شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧. وذلك تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان.

صدر في الرياض
يوم الأحد ١٩ ذي القعدة ١٤٢٧هـ
الموافق ١٠ كانون الأول ٢٠٠٦